

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٠ م
بتعديل بعض أحكام قانون مراقبة النقد

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م ،
وعلى قانون مراقبة النقد الصادر في ٢٦ محرم ١٣٧٥ هـ الموافق
١٣ سبتمبر ١٩٥٥ م ،
وبناء على ما عرضه وزير الخزانة وموافقة مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي

المادة الاولى

يستبدل بنص المادة (٨) من قانون مراقبة النقد المشار اليه ، النص
الآتي :

« مادة ٨ » - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات :

١ - يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من هذا القانون
أو يشرع في مخالفتها أو يشترك في ذلك بالحس مدة لا تقل
عن سنة وبغرامة تعادل مثل المبالغ التي رفعت الدعوى الجنائية
بسببها على الا تقل عن مائتي جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .
وفي حالة العود تضاعف العقوبة ولا يجوز الحكم بوقف
التنفيذ .

وفي جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم

بمصادرتها ، فان لم تضبط بحكم على الجاني عدا العقوبات السابقة
بغرامة اضافية تعادل قيمة تلك المبالغ .

٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٤ من هذا القانون أو يشرع
في مخالفتها أو يشترك في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنة
وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو
بأحدى هاتين العقوبتين .

٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٦ بغرامة لا تقل عن مائتي
جنيه ولا تزيد على الف جنيه .

المادة الثانية

تضاف مادة جديدة الى قانون مراقبة النقد برقم ٨ مكرراً نصها كالاتي :
« مادة ٨ مكرراً - يجوز منع مكافآت من حصيلة المبالغ المصادرة
والغرامات المحكوم بها تنفيذاً لاحكام هذا القانون الى كل من أرشد أو سهل
أو عاون في ضبط الجريمة أو في اكتشافها وذلك في الحدود وطبقاً للقواعد
التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة » .

المادة الثالثة

على وزير الخزانة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

العقيد / معمر القذافي

رئيس مجلس الوزراء

الرئيس / عمر عبد الله المحيشي

وزير الخزانة

صدر في ١٦ شعبان ١٣٩٠ هـ

الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ م